



ليس القانون أحياناً كالقانون الذي قيل  
الاستعداد والاستماع بقدر ما ينبغي الخبير  
ومن الذي يجوز على عقله أن رجالاً يخدمون  
الحكومة فم غير متفقين ولا يمارين نفع القرعة  
عليهم وقضي السنون خمس أو سبع أو عشر  
لا يظفرونهم إلا في هذه الساعة ساعة فتحتاج  
الحرية مستخدمين منهم في الحدود  
ولا يجرم أب ظاهراً هذا الفعل قانوني  
نظاماً في فصل يحدد الله إلى الزمن الذي تساق  
إليه إلى العسكرية ليجرد ما أراد ذلك فرد أو  
مجموع من المواطنين ولكن هل الباطل قانوني  
وعادل. كلا بل هو احتيال مطابق لقرصنة  
يقربها القانون ومن شاء معرفة الصحيح  
فليساأل كبار مصلحة السكة الحديد والتلفاز  
فإنهم جميع متفقون من سوء هذا التصرف  
بقي أن نسال ذوي الاسم أهذا الظاهر  
الزخرف مبرم في كبره وراحمه واللاهل فمقبولة  
وفي جوانب النظر منه أي  
ومنها لا يارب  
بالتيار ولم ياصحوا بديار واحد يزعجهم على  
شغل الجيش ويقوم لهم مقام التفرقات التي  
يرجونها. فما عرض عليهم هذا السوال  
بادروا بالطبع إلى الإجابة ملياً وقالوا فذوي  
لنيران السودان حرمنا المنة العالية في خدمة  
الحرية ومنازلة الدواويش في تلك المال الغلاء  
ولو كنت لساكنهم مع شدة غري  
بالحرية وقضائنا فضلت تعلم ومن لك  
بالحرية من نظارة لا قبل خضايرة عين حتى  
تتني وتعمل وان شامت نقل في الرامي التي  
تلمح برجلها في الجرد على أوجه بدوت  
تحقيق ولا تلبت أليس الجيش مرعاً والظلم  
حقاً والنوت على صوره ميثاً في سبيل  
مثل هذه الظاهرة المادية

نم ولكن مستخدمي السكة الحديدية  
والتلفاز فاقدم هذه المواقف الشريفة ولم  
ينفوا الاخلاص الذي من دونه المذاب  
والموت ولذت فقلوا البقاء في مكانهم  
واستفروا الله ما على الالة التي ركبوها ضد  
التيهية وحب النفس حيث أورا أن يركبوها  
ما شئت من مركب الحرية طمناً في قبحها  
السيف لمقوة صغيرة ومعاقبتها بظن  
ولو كنت أنا مكانهم مع شدة غري  
بالحرية وقضائنا فضلت تعلم  
غير أن هوى الحرية أن لا يجلو كل  
حد ويقف كل هوي فهي إذا ليست بذات  
بصير لجذاب وذلك حلفت الاما جرت إليها  
أولئك المياعين عنها فما فكرت إلا قليلاً  
حتى تسنى التدبير فرأت في تزيه فكرها  
وطاهر عواطفها لتستطيع أمراً يجمع إليها  
أجابهادوم

لما ولكن عجم يتنزل ريب عجم  
شرباً والملاكمة شاهدة على صحتها الحلال  
والفتنة والظلم والرقى ثم يفتت مجالسها في  
الزوجهين القبي والبري. فذا رجل شامخ  
هو يشرب البدة - مثال ولا سلام عليك  
أنت كشت يوم كشت حبلاً فدعوا لك إلى شوري  
القرعة في تبي. خذوه وافرزوه وانظروهم  
صالحاً لخدمة وهذا الحرس لا بأس به  
سجده السوداوات الشامخة وهذا  
الزوجهين في جملة لا عبرة به فهو اثر الدلال  
والنمسة وسيزول بنجح السودان ومع ذلك  
فحين نسا بالغالين فسندرج من حل السلاح  
وكما نقناه عن عنة - فنستضعه على عنة  
- وجماعك ياسادتي عندكم اسموا لي  
دعاً عن نفسي

يريد - متوا غيره  
قنا عن النساء أن كيدمن عظيم  
واقول أن بعض النظارات كذلك فكم  
يقفن وجهاً في تفرج القانون على حوام ومن  
المرقب والمناصب

في مجلس شوري القوانين قيد نال شهادة  
الإسنادية في علم الحقوق في الامتحان الأخير  
وكان مفتي عليه من جميع ملحقه فمشتق  
الحسن الخدمة لوطه والترقي الحليل

بعد اصلاح  
رأي قاضي مصر  
وإذا تقييد الرئيس أو حصل له مانع عنه  
عن الحضور قام مقامه من يبيعه عنه من أعضاء  
تلك المحكمة ولناظر الحفائية أن يستكمل الهيئة  
بالطريقة المتقدمة

(في الانتخاب وتعيين القضاة والأعضاء)  
(والمتقنين وأدبيهم)  
(المادة ١٠) انتخاب قاضي مصر يكون  
منوطاً باتوحيته يكون حسب القواعد المرعية  
والانتخاب وتعيين مفتي الديار المصرية  
يكون منوطاً بنا وأمرنا بالطرق المتبعة  
(المادة ١١) تعيين باقي قضاة وأعضاء  
المحاكم الشرعية والمتقنين يكون بأمر يصدر من  
الملك على طلب ناظر الحفائية وموافقة رأي مجلس  
النظار بعد الانتخاب على الوجه الآتي  
(المادة ١٢) تشكل لجنة بنظارة الحفائية  
بمحور نظرها أو من ينوب عنه من قاضي  
مصر وشيوخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية  
ومفتي نظارة الحفائية واثنين من مفتي المحاكم  
الشرعية لتتخذ القضاة وأعضاء المحاكم  
الشرعية والمتقنين المذكورين بالمادة السابقة  
(المادة ١٣) يشترط لمن ينتخب قاضياً  
أو عضواً بالمحاكم الشرعية أن يكون ذا دراية  
كافية بالأحكام الشرعية حسن السيرة  
محبك عليه بأحكام مجلة الشرف وان يكون  
سنه خمسين وعشرين سنة بالاقال

ويشترط أيضاً فيمن ينتخب قاضياً للمحاكم  
الشرعية أن يكون حائزاً لشهادة العالمية من  
الجامع الأزهر أو من إحدى الجهات المصرح  
لها من مشيخة الجامع الأزهر بأعطاء الشهادة  
المذكورة أو يكون حائزاً لشهادة العالمية للقضاة  
أو الإفادة من مدرسة دار العلوم وقضاة وأعضاء  
المحاكم الشرعية يتخون من الحائزين لشهادة  
العالمية المذكورة أو من القضاة المواطنين مع  
مراعاة الأقدمية والبقية

(المادة ١٤) يشترط فيمن ينتخب مفتياً  
أن يكون من الحائزين لشهادة العالمية المتقدم  
ذكرها من المدرسين بالجامع الأزهر  
أما تعيين مفتي نظارة الحفائية فيكون  
بأمر من يتناظر ناظر الحفائية  
(المادة ١٥) تبين كيفية ترتيب المحاكم  
الأدبية لقضاة وأعضاء المحاكم الشرعية والمتقنين  
وأنواع التأديب بقرار يصدره ناظر الحفائية  
بعد التصديق عليه من مجلس النظار ويستفي  
كلها أو بعضها

في الكتاب الرابع  
في الأدلة والمرافعات والأحكام وطرق  
الظن فيها وتنفيذها  
الباب الأول في الأدلة  
(المادة ٢٤) الحجة الشرعية ثلاث: الأقوال  
الفصل الأول في الأقوال  
(المادة ٢٥) الأقوال بالكتابة كالإقرار باللسان  
(المادة ٢٦) امر أحد آخر بأن يكتب  
المؤلف في ما قيل من أن الاتراك دمروا  
البحيرة مائة بركة بمر ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فخرش  
صالح القدان وأرادوا سنوي من بعد ختم  
المصريف واللال ٨٧٠ جنيه صافي مع العشم  
بزيادة من القن المطاوعة ٣٦ جنيه كل فدان  
فأرادوا ما باعتبار ٩ بلانية سنوي ويحصل  
بقول مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن

ولكن من رؤساء المجالس الشرعية أن  
يمنع من هذا القبيل أيضاً  
بمك باقراده أو يأذن أحد أعضاء محكمته  
الحكم في المواد المذكورة في المدينة الكائن  
بها مركز المحكمة وفي الجهات الداخلة في دائرة  
مجلسه الشرعي وليست داخلة في دائرة إحدى  
محاكم المراكز  
(المادة ١٧) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر على الوجه المسطور أمام المجلس التابعة  
له الجهة التي صدر منها الحكم المذكور وذلك  
فيما عدا الأحكام الصادرة من محاكم سيوه  
والبريش والقصر والواحات الثلاث فالحال لا  
يقبل الدفع إلا بطريق المعارضة الآتي بيها  
الباب الثاني في المجالس الشرعية  
(المادة ١٨) تنظر المجالس الشرعية فيما  
يرفع إليها من المواد الشرعية ما عدا المواد  
المذكورة بالمادة ١٦ وفي الدفع الذي يرفع إليها  
عن الحكم الذي يصدر على الوجه المبين بالمادة  
السابقة  
(المادة ١٩) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر من المجالس الشرعية أمام المحكمة العليا  
وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة من المجالس  
المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع المرفوعة  
إليها عن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ١٦  
الباب الثالث في المحكمة العليا  
(المادة ٢٠) تنظر المحكمة العليا في الدفع  
الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة من  
المجالس الشرعية وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة  
من المجالس المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع  
المرفوعة إليها عن الأحكام المنصوص عليها  
بالمادة ١٦  
الباب الرابع في اختصاص المحاكم بالنسبة  
لحل النوطن  
(المادة ٢١) ترفع الدعاوى أمام المحكمة  
الكائن بدائرتها محل توطن المدعي عليه  
أما إذا تعدد المدعي عليهم وأخطفت  
محلات توطنهم كان الحكم على إحداهم  
على الباقي فيكون الخيار للمدعي في القاعة  
دعواه أمام محكمة توطن أحدهم  
(المادة ٢٢) مواد إثبات الرضا والوصية  
والوقف والأثر عدا المنصوص عليه  
المادة ١٦ تكون من خصائص المجالس الشرعية  
الكائن بدائرتها محل توطن الموحي أو الواقف  
أو المورث ما لم يتصور ذلك لحد المحكمة كائناً  
بما تقرر من أن ينظر محكمة أخرى بعد التفرع  
بذلك من نظارة الحفائية  
(المادة ٢٣) الدعاوى التي ترفع على كل  
الأوقاف الجارية إدارتها بحضرة يسوغ للمدعي  
أما إقامتها أمام المجلس الشرعي التابع لمحل توطن  
المدعي عليه أو أمام المجلس الشرعي الكائن  
بدائرتها عين الوقف المحال النزاع بسببه  
كلها أو بعضها

في الكتاب الرابع  
في الأدلة والمرافعات والأحكام وطرق  
الظن فيها وتنفيذها  
الباب الأول في الأدلة  
(المادة ٢٤) الحجة الشرعية ثلاث: الأقوال  
الفصل الأول في الأقوال  
(المادة ٢٥) الأقوال بالكتابة كالإقرار باللسان  
(المادة ٢٦) امر أحد آخر بأن يكتب  
المؤلف في ما قيل من أن الاتراك دمروا  
البحيرة مائة بركة بمر ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فخرش  
صالح القدان وأرادوا سنوي من بعد ختم  
المصريف واللال ٨٧٠ جنيه صافي مع العشم  
بزيادة من القن المطاوعة ٣٦ جنيه كل فدان  
فأرادوا ما باعتبار ٩ بلانية سنوي ويحصل  
بقول مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن

بمك باقراده أو يأذن أحد أعضاء محكمته  
الحكم في المواد المذكورة في المدينة الكائن  
بها مركز المحكمة وفي الجهات الداخلة في دائرة  
مجلسه الشرعي وليست داخلة في دائرة إحدى  
محاكم المراكز  
(المادة ١٧) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر على الوجه المسطور أمام المجلس التابعة  
له الجهة التي صدر منها الحكم المذكور وذلك  
فيما عدا الأحكام الصادرة من محاكم سيوه  
والبريش والقصر والواحات الثلاث فالحال لا  
يقبل الدفع إلا بطريق المعارضة الآتي بيها  
الباب الثاني في المجالس الشرعية  
(المادة ١٨) تنظر المجالس الشرعية فيما  
يرفع إليها من المواد الشرعية ما عدا المواد  
المذكورة بالمادة ١٦ وفي الدفع الذي يرفع إليها  
عن الحكم الذي يصدر على الوجه المبين بالمادة  
السابقة  
(المادة ١٩) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر من المجالس الشرعية أمام المحكمة العليا  
وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة من المجالس  
المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع المرفوعة  
إليها عن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ١٦  
الباب الثالث في المحكمة العليا  
(المادة ٢٠) تنظر المحكمة العليا في الدفع  
الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة من  
المجالس الشرعية وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة  
من المجالس المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع  
المرفوعة إليها عن الأحكام المنصوص عليها  
بالمادة ١٦  
الباب الرابع في اختصاص المحاكم بالنسبة  
لحل النوطن  
(المادة ٢١) ترفع الدعاوى أمام المحكمة  
الكائن بدائرتها محل توطن المدعي عليه  
أما إذا تعدد المدعي عليهم وأخطفت  
محلات توطنهم كان الحكم على إحداهم  
على الباقي فيكون الخيار للمدعي في القاعة  
دعواه أمام محكمة توطن أحدهم  
(المادة ٢٢) مواد إثبات الرضا والوصية  
والوقف والأثر عدا المنصوص عليه  
المادة ١٦ تكون من خصائص المجالس الشرعية  
الكائن بدائرتها محل توطن الموحي أو الواقف  
أو المورث ما لم يتصور ذلك لحد المحكمة كائناً  
بما تقرر من أن ينظر محكمة أخرى بعد التفرع  
بذلك من نظارة الحفائية  
(المادة ٢٣) الدعاوى التي ترفع على كل  
الأوقاف الجارية إدارتها بحضرة يسوغ للمدعي  
أما إقامتها أمام المجلس الشرعي التابع لمحل توطن  
المدعي عليه أو أمام المجلس الشرعي الكائن  
بدائرتها عين الوقف المحال النزاع بسببه  
كلها أو بعضها

في الكتاب الرابع  
في الأدلة والمرافعات والأحكام وطرق  
الظن فيها وتنفيذها  
الباب الأول في الأدلة  
(المادة ٢٤) الحجة الشرعية ثلاث: الأقوال  
الفصل الأول في الأقوال  
(المادة ٢٥) الأقوال بالكتابة كالإقرار باللسان  
(المادة ٢٦) امر أحد آخر بأن يكتب  
المؤلف في ما قيل من أن الاتراك دمروا  
البحيرة مائة بركة بمر ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فخرش  
صالح القدان وأرادوا سنوي من بعد ختم  
المصريف واللال ٨٧٠ جنيه صافي مع العشم  
بزيادة من القن المطاوعة ٣٦ جنيه كل فدان  
فأرادوا ما باعتبار ٩ بلانية سنوي ويحصل  
بقول مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن

بمك باقراده أو يأذن أحد أعضاء محكمته  
الحكم في المواد المذكورة في المدينة الكائن  
بها مركز المحكمة وفي الجهات الداخلة في دائرة  
مجلسه الشرعي وليست داخلة في دائرة إحدى  
محاكم المراكز  
(المادة ١٧) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر على الوجه المسطور أمام المجلس التابعة  
له الجهة التي صدر منها الحكم المذكور وذلك  
فيما عدا الأحكام الصادرة من محاكم سيوه  
والبريش والقصر والواحات الثلاث فالحال لا  
يقبل الدفع إلا بطريق المعارضة الآتي بيها  
الباب الثاني في المجالس الشرعية  
(المادة ١٨) تنظر المجالس الشرعية فيما  
يرفع إليها من المواد الشرعية ما عدا المواد  
المذكورة بالمادة ١٦ وفي الدفع الذي يرفع إليها  
عن الحكم الذي يصدر على الوجه المبين بالمادة  
السابقة  
(المادة ١٩) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر من المجالس الشرعية أمام المحكمة العليا  
وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة من المجالس  
المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع المرفوعة  
إليها عن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ١٦  
الباب الثالث في المحكمة العليا  
(المادة ٢٠) تنظر المحكمة العليا في الدفع  
الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة من  
المجالس الشرعية وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة  
من المجالس المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع  
المرفوعة إليها عن الأحكام المنصوص عليها  
بالمادة ١٦  
الباب الرابع في اختصاص المحاكم بالنسبة  
لحل النوطن  
(المادة ٢١) ترفع الدعاوى أمام المحكمة  
الكائن بدائرتها محل توطن المدعي عليه  
أما إذا تعدد المدعي عليهم وأخطفت  
محلات توطنهم كان الحكم على إحداهم  
على الباقي فيكون الخيار للمدعي في القاعة  
دعواه أمام محكمة توطن أحدهم  
(المادة ٢٢) مواد إثبات الرضا والوصية  
والوقف والأثر عدا المنصوص عليه  
المادة ١٦ تكون من خصائص المجالس الشرعية  
الكائن بدائرتها محل توطن الموحي أو الواقف  
أو المورث ما لم يتصور ذلك لحد المحكمة كائناً  
بما تقرر من أن ينظر محكمة أخرى بعد التفرع  
بذلك من نظارة الحفائية  
(المادة ٢٣) الدعاوى التي ترفع على كل  
الأوقاف الجارية إدارتها بحضرة يسوغ للمدعي  
أما إقامتها أمام المجلس الشرعي التابع لمحل توطن  
المدعي عليه أو أمام المجلس الشرعي الكائن  
بدائرتها عين الوقف المحال النزاع بسببه  
كلها أو بعضها

في الكتاب الرابع  
في الأدلة والمرافعات والأحكام وطرق  
الظن فيها وتنفيذها  
الباب الأول في الأدلة  
(المادة ٢٤) الحجة الشرعية ثلاث: الأقوال  
الفصل الأول في الأقوال  
(المادة ٢٥) الأقوال بالكتابة كالإقرار باللسان  
(المادة ٢٦) امر أحد آخر بأن يكتب  
المؤلف في ما قيل من أن الاتراك دمروا  
البحيرة مائة بركة بمر ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فخرش  
صالح القدان وأرادوا سنوي من بعد ختم  
المصريف واللال ٨٧٠ جنيه صافي مع العشم  
بزيادة من القن المطاوعة ٣٦ جنيه كل فدان  
فأرادوا ما باعتبار ٩ بلانية سنوي ويحصل  
بقول مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن

بمك باقراده أو يأذن أحد أعضاء محكمته  
الحكم في المواد المذكورة في المدينة الكائن  
بها مركز المحكمة وفي الجهات الداخلة في دائرة  
مجلسه الشرعي وليست داخلة في دائرة إحدى  
محاكم المراكز  
(المادة ١٧) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر على الوجه المسطور أمام المجلس التابعة  
له الجهة التي صدر منها الحكم المذكور وذلك  
فيما عدا الأحكام الصادرة من محاكم سيوه  
والبريش والقصر والواحات الثلاث فالحال لا  
يقبل الدفع إلا بطريق المعارضة الآتي بيها  
الباب الثاني في المجالس الشرعية  
(المادة ١٨) تنظر المجالس الشرعية فيما  
يرفع إليها من المواد الشرعية ما عدا المواد  
المذكورة بالمادة ١٦ وفي الدفع الذي يرفع إليها  
عن الحكم الذي يصدر على الوجه المبين بالمادة  
السابقة  
(المادة ١٩) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر من المجالس الشرعية أمام المحكمة العليا  
وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة من المجالس  
المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع المرفوعة  
إليها عن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ١٦  
الباب الثالث في المحكمة العليا  
(المادة ٢٠) تنظر المحكمة العليا في الدفع  
الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة من  
المجالس الشرعية وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة  
من المجالس المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع  
المرفوعة إليها عن الأحكام المنصوص عليها  
بالمادة ١٦  
الباب الرابع في اختصاص المحاكم بالنسبة  
لحل النوطن  
(المادة ٢١) ترفع الدعاوى أمام المحكمة  
الكائن بدائرتها محل توطن المدعي عليه  
أما إذا تعدد المدعي عليهم وأخطفت  
محلات توطنهم كان الحكم على إحداهم  
على الباقي فيكون الخيار للمدعي في القاعة  
دعواه أمام محكمة توطن أحدهم  
(المادة ٢٢) مواد إثبات الرضا والوصية  
والوقف والأثر عدا المنصوص عليه  
المادة ١٦ تكون من خصائص المجالس الشرعية  
الكائن بدائرتها محل توطن الموحي أو الواقف  
أو المورث ما لم يتصور ذلك لحد المحكمة كائناً  
بما تقرر من أن ينظر محكمة أخرى بعد التفرع  
بذلك من نظارة الحفائية  
(المادة ٢٣) الدعاوى التي ترفع على كل  
الأوقاف الجارية إدارتها بحضرة يسوغ للمدعي  
أما إقامتها أمام المجلس الشرعي التابع لمحل توطن  
المدعي عليه أو أمام المجلس الشرعي الكائن  
بدائرتها عين الوقف المحال النزاع بسببه  
كلها أو بعضها

في الكتاب الرابع  
في الأدلة والمرافعات والأحكام وطرق  
الظن فيها وتنفيذها  
الباب الأول في الأدلة  
(المادة ٢٤) الحجة الشرعية ثلاث: الأقوال  
الفصل الأول في الأقوال  
(المادة ٢٥) الأقوال بالكتابة كالإقرار باللسان  
(المادة ٢٦) امر أحد آخر بأن يكتب  
المؤلف في ما قيل من أن الاتراك دمروا  
البحيرة مائة بركة بمر ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فخرش  
صالح القدان وأرادوا سنوي من بعد ختم  
المصريف واللال ٨٧٠ جنيه صافي مع العشم  
بزيادة من القن المطاوعة ٣٦ جنيه كل فدان  
فأرادوا ما باعتبار ٩ بلانية سنوي ويحصل  
بقول مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن

بمك باقراده أو يأذن أحد أعضاء محكمته  
الحكم في المواد المذكورة في المدينة الكائن  
بها مركز المحكمة وفي الجهات الداخلة في دائرة  
مجلسه الشرعي وليست داخلة في دائرة إحدى  
محاكم المراكز  
(المادة ١٧) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر على الوجه المسطور أمام المجلس التابعة  
له الجهة التي صدر منها الحكم المذكور وذلك  
فيما عدا الأحكام الصادرة من محاكم سيوه  
والبريش والقصر والواحات الثلاث فالحال لا  
يقبل الدفع إلا بطريق المعارضة الآتي بيها  
الباب الثاني في المجالس الشرعية  
(المادة ١٨) تنظر المجالس الشرعية فيما  
يرفع إليها من المواد الشرعية ما عدا المواد  
المذكورة بالمادة ١٦ وفي الدفع الذي يرفع إليها  
عن الحكم الذي يصدر على الوجه المبين بالمادة  
السابقة  
(المادة ١٩) يجوز الدفع في كل حكم  
يصدر من المجالس الشرعية أمام المحكمة العليا  
وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة من المجالس  
المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع المرفوعة  
إليها عن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ١٦  
الباب الثالث في المحكمة العليا  
(المادة ٢٠) تنظر المحكمة العليا في الدفع  
الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة من  
المجالس الشرعية وذلك فيما عدا الأحكام الصادرة  
من المجالس المذكورة فيما يطلق بدعوى الدفع  
المرفوعة إليها عن الأحكام المنصوص عليها  
بالمادة ١٦  
الباب الرابع في اختصاص المحاكم بالنسبة  
لحل النوطن  
(المادة ٢١) ترفع الدعاوى أمام المحكمة  
الكائن بدائرتها محل توطن المدعي عليه  
أما إذا تعدد المدعي عليهم وأخطفت  
محلات توطنهم كان الحكم على إحداهم  
على الباقي فيكون الخيار للمدعي في القاعة  
دعواه أمام محكمة توطن أحدهم  
(المادة ٢٢) مواد إثبات الرضا والوصية  
والوقف والأثر عدا المنصوص عليه  
المادة ١٦ تكون من خصائص المجالس الشرعية  
الكائن بدائرتها محل توطن الموحي أو الواقف  
أو المورث ما لم يتصور ذلك لحد المحكمة كائناً  
بما تقرر من أن ينظر محكمة أخرى بعد التفرع  
بذلك من نظارة الحفائية  
(المادة ٢٣) الدعاوى التي ترفع على كل  
الأوقاف الجارية إدارتها بحضرة يسوغ للمدعي  
أما إقامتها أمام المجلس الشرعي التابع لمحل توطن  
المدعي عليه أو أمام المجلس الشرعي الكائن  
بدائرتها عين الوقف المحال النزاع بسببه  
كلها أو بعضها

في الكتاب الرابع  
في الأدلة والمرافعات والأحكام وطرق  
الظن فيها وتنفيذها  
الباب الأول في الأدلة  
(المادة ٢٤) الحجة الشرعية ثلاث: الأقوال  
الفصل الأول في الأقوال  
(المادة ٢٥) الأقوال بالكتابة كالإقرار باللسان  
(المادة ٢٦) امر أحد آخر بأن يكتب  
المؤلف في ما قيل من أن الاتراك دمروا  
البحيرة مائة بركة بمر ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فخرش  
صالح القدان وأرادوا سنوي من بعد ختم  
المصريف واللال ٨٧٠ جنيه صافي مع العشم  
بزيادة من القن المطاوعة ٣٦ جنيه كل فدان  
فأرادوا ما باعتبار ٩ بلانية سنوي ويحصل  
بقول مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن

## أخبار الحرب

كتب في ٢ يونيو الجاري من المنسك  
الثاني العام في تساليا أن دهر باشا أومر إلى  
الجبار الذين لم يضاعف في جرك فون بان  
يخرجوا منه في خلال ١٥ يوم وان كل  
مضاعة بقي فيه بعد هذه المدة تستولي الحكومة  
الثانية عليها  
وقد جاء في هذه الجريدة أن الملك جورج  
وعنه التنازل مؤقتاً عن ثلث مرتبه وقيل أن  
ولي البندجوني ذلك حذوه  
وجاء فيها أيضاً أن الجمع المقدس يث  
بذكره إلى الكنية دعاهم فيها إلى إهمام الشعب  
بوجوب احترام الأسرة الملكة والطاعة لها  
وانما قامت في هذه الأيام بما يجب عليها بكل  
وطنية وزهارة وخالص ولكن الله أبني البلاد  
بمحور وصالح لايد من مقابلتها بالصبر والوضوح  
بقول جريدة المورين بوسط الانكليزية  
أن رئيس الدولة  
يقول  
من الجبهات قلب المرء  
العائنية أكثر من ٢٥ مليوناً في  
بزعج مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
الدول باخذ تساليا وجرش لا يظن  
السلطان الا حرامة زهيدة ويمكن لمسي ك  
ان عاجروا إلى تساليا ويسمي تساليا ان  
بفضلون البقاء تحت سيادة اليونانية ما جاور  
التي كروت  
الحديث والحيات والمصالح من  
سواء للبرلن أو غاز الحواء وحلي حذوه  
لرؤم الزخرفة وجميع أنواع الماد من فرنسا  
وأكلز وبوساوة واحوات المطابع من نفس  
وصاح وخلافها اوصاف القروشات من حمر  
وستايه وغيرها وأنواع البياضات وجميع  
اصناف اللوبليات والرايات والامور الخزان  
الحديد واصناف كثيرة من واردات المور  
ايضا وستخصص الايرادات التي تولي هذه  
الجهة ادارتها لوقه الترويض السابقة ووفاه الارض وغير ذلك والاثان باقى ثنائ  
القرض الجديد الذي سعتده اليونانية لدفع  
الفرامة الحرية ولكن يجب قبل الشروع في  
تعيين هذه اللجنة ان تفتح الحكومة مع لجان  
التي كروت  
وقد كذبت هذه الجريدة نقلاً عن المصادر  
المؤلف في ما قيل من أن الاتراك دمروا  
البحيرة مائة بركة بمر ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فخرش  
صالح القدان وأرادوا سنوي من بعد ختم  
المصريف واللال ٨٧٠ جنيه صافي مع العشم  
بزيادة من القن المطاوعة ٣٦ جنيه كل فدان  
فأرادوا ما باعتبار ٩ بلانية سنوي ويحصل  
بقول مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
بعض مكاتب السندارد في اثنا أن  
الدول باخذ تساليا وجرش لا يظن  
السلطان الا حرامة زهيدة ويمكن لمسي ك  
ان عاجروا إلى تساليا ويسمي تساليا ان  
بفضلون البقاء تحت سيادة اليونانية ما جاور  
التي كروت  
الحديث والحيات والمصالح من  
سواء للبرلن أو غاز الحواء وحلي حذوه  
لرؤم الزخرفة وجميع أنواع الماد من فرنسا  
وأكلز وبوساوة واحوات المطابع من نفس  
وصاح وخلافها اوصاف القروشات من حمر  
وستايه وغيرها وأنواع البياضات وجميع  
اصناف اللوبليات والرايات والامور الخزان  
الحديد واصناف كثيرة من واردات المور  
ايضا وستخصص الايرادات التي تولي هذه  
الجهة ادارتها لوقه الترويض السابقة ووفاه الارض وغير ذلك والاثان باقى ثنائ  
القرض الجديد الذي سعتده اليونانية لدفع  
الفرامة الحرية ولكن يجب قبل الشروع في  
تعيين هذه اللجنة ان تفتح الحكومة مع لجان  
التي كروت

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

## أعلان

11/3/61

[illegible]

٦. يوليو (في ٩)	
١٠٠٠	مبيع التبرار
٢٠٠	معا مضرعي
٤١/١٦	ليو اصر مصري
٤١/١٦	جود ليو اصر مصري
٥٢/١٦	بيود اصر مصري
٤٥/١٤	مصري مستقبل اغسطس
٤١/٢٢	مدلن ابرو كاني
٣٥/٢٢	جود ليو هندي
٤٣/٢٢	امبرو كاني للتسليم لوليودا اغسطس
٣	ق. ليودا (تسليم اوليو) ٣ اوني

٧٠٣٤  
١٠٠٠  
١٠٠٠  
٤٨٥٣/٢  
١٠٩  
تدريج سميرت ١١٣١/٤  
الجديد  
الملك في الشبي  
للبنان الثاني  
الارض المختار  
القروض الموحدة  
قرض الدومين  
الهاروة  
اسهم البنك الشامي  
قطع خارج البنك  
ريو نشو  
٢٧٣  
سكر البنصر الاملائي ٨٨ في ١١٤ مستوف

١٦٠٠ بائین ١٦٠٠ و ١٦٠٠ بائین ١٦٠٠  
 یازدهم فی ٩  
 الکامبیو علی لندن شیک ١٠-٢٥  
 القرض الایطالی ٣٠-٩٥  
 دخان ترکی ٣٠-  
 اسم البیک الضانی ٧٦  
 سکر نمرة ٣: جونیو ٢/٤ ٢٥  
 اعداد الکامبیو  
 علی لندن  
 الی

بنك على بنك شهر ٣  
تجارى على بنك شهر ٣  
تجارى على تبارى شهر ٣

---

استعار التحويلات  
وأصل للسكة ١.

